والقمري والسودانى والزرزور والصافير والهاهنه والخطاف والجراد وكل ما ليس له مخلب
يختطف لحلمه ولا باس بقتل الوزغ لان سليمان عليه السلام لما اتى على واد النمل
والحمار الاهلي اذا اتى على جمار الوحش والكلب اذا اتى على ساء فولدت ولدا راسه راس
وما سوى الرأس من الاعضاء كسنة الشاة والمرق فانه يؤكل بعد ذبحه عليه الغلف والقيء
تناول اللحم ولم ينقل ولا يؤكل الغلف لانه كلب وان تناول الغلف ولم يتناول اللحم
ويؤكل ما سوى الرأس واتى بالصوتين جميعا يذبح فان خرج منه الكرش يؤكل كما سوى
الرأس وان خرج منه الامعاء لا يؤكل منه شئ لانه كلب ولا باس بسباع الوحش كلها
والمار ماهي ولا يؤكل ما في البحر سوى السمك وطير الماء عندنا وقال الشافعي لا باس بما يؤكل
البحر وله في الضفدع قولان واذا اخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة اخرى لا باس بأكلها
فان كانها كلب فشق بطنه فخرجت السمكة يؤكل اذا كانت صحيحة ولا تؤكل اذا ذكيت
ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا باس بأكلها فان وجد الباقي منها يؤكل ايضا والا فلا
ان السمك مما يموت بسبب حادث يؤكل وان مات حتف انفه لا لسبب ظاهر عند
لا يؤكل لانه طاف والجراد يؤكل يوجد حيا او ميتا فان التي سمكة في جب ماء فماتت فيه
ماتت بافة وان كان راسها في الماء ينظر ان كان ما على الارض منها اكثر من النصف لم
يؤكل لان مرضع النفس في الماء لا يكون الموت بافة فيكون بمنزلة الطافي فان كان الذي
على الارض اكثر للاكثر حكم الكل وصار كما لو كان الكل على الارض وان ماتت السمكة
الما محرما او لم يذكر هذا في الكتاب قال عامة المشايخ لا باس باكله لانها ماتت
بحيل كما لو وجدها في بطن سمكة وروي حسن عن ابي حنيفة قال انها لا يؤكل لانها
العقبته ابو الليث ما كاله المشايخ اعجب الي وعن محمد انها يؤكل لانها ماتت بافة ولو انها
الما ومات الحيتان تحت الحمد قال رضي الله عنه ينبغي ان يؤكل عند الكل
سمكة في خبط سمك وقد في الماء وتقطعت ثم دفع الحبل الى القاسم وقال احتفظ لجان سمكة
اخرى واشتراه المشتري فقال محمد المبتلعة للبائع لانه هو الذي صادها فان الحبل دفع الى
تعلق بالخيط صيد وزره فيكون له ويخرج السمكة المشتراه من بطن المبتلعة ويسلم الى
المشتري ولا خيار للمشتري وان سقطت المشتراه بالاسناع لان هذا انقطاع حصل
القبض ولو ان المشتراه هي التي ابتلعت الاخرى فيها جميعا يكون للمشتري لانه انما
ملك المشتري فيكون للمشتري ولو لدغت حية سمكة في الما فقتلها او نصب الماء حتى
مات او مات في السمكة اكل الا اذا مات حتف انفه بغير سبب لانه طافي ولا يؤكل
ويكره لم الحيل في قول ابي حنيفة خلافا لهما واختلف المشايخ في تفسير ذلك قيل
ابي حنيفة والصحيح انه اراد به الجريث ولبنه كلحمه ويحرم كل ذي ناب من
وهو الاسد والذئب والنمر والفهد والثعلب والضبع والدب والسنور الاهلي

والثعلب والفنك والسمور والدلق والقرد والربوع والضب وابن عرس وابن اوى والفيل
والجرذ جميع الهوام مما يكون سكناه في الارض كالفارة والوزغة وسام ابرص والقنفذ والخنفساء
والصدع وكل ما لا دم له كالزنبور والبرغوث والذباب والبعوض والنمل والقراد وكل ذي
مخلب من الطير كالبازي والباز والعقاب والباشق والنسر والشاهين والبغاث والخداة
وما كل الحشف من الطيور كالغراب الابقع وحيث الناقة اذا خرج منها بعد ذبحها جراد
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي لا باس باكلها اذا خرج حيا فان لم يخرج لا يؤكل
ولا يؤكل الجلالة ولا البانها ولا بيضها ولا يركب ذكرها الى ان تعلف علفا طيبا
فصير لحمها فيكون سمينا واما ما اختلط في لحمه لا باس باكله روي بالعدي بن حمير لا باس
باكله لان لحمه لا يتغير وما عدي به يصير مستقذرا لا يستقذر له اثر فعل هذا قالوا لا باس باكل الدجاج
لانه يخلط ولا يتغير لحمه وما روي ان الدجاج يجلس ثلاثة ايام ثم يدرج فذاك على سبيل الكراهة
لان ذلك شرط روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأكل الدجاج وانما عليه ما يتناول الحب
ويعتاد الحب على وجه لا يظهر اثر ذلك في لحمه فيحس على وجه الكراهة الشاة او البقرة اذا سقى
ولدها لبن ساعة حل اكلها ويكره ثم الاصطياد قد يكون بالجرح وارسال الجوارح المعلمة
كالكلب والفهد والبازي والباشق والصقر ونصب الشبكة وحفر البئر وغير ذلك
والسكين وما اشبه ذلك فاذا اراد الرمي ينبغي ان يكون السهم جاهزا ويسمي عند الرمي حتى
لو قتل السهم حارجا حل اكله ومن شرطه ان يرمي الى صيد رجل رمى سهما الى صيد
فاصابه واخذه بحيث لا يستطيع البراح ثم رماه آخر فقتله لا يحل اكله لان سهم الاول
لما اثخنه واخرجه من ان يكون صيدا لا يحل الا بذكاة الاختيار وان رمى سهما الى صيد
فاصابه السهم فاثخنه ثم رماه آخر فقتله ذكرنا انه لا يؤكل وبعض الثاني فعقته مجروحا
لانه صار ملكا للاول وقد حرمه الباقي فيضمن قيمته وان رماه الثاني فعل ان
نصيبه السهم الاول فقتله لا يحرم اكله ولا يضمن الثاني شيئا وان كان الصيد
بعد ما اصابه السهم الاول يتحامل ويطير فرماه الثاني فقتله يكون للثاني ويحل
اكله ولو رمى سهما الى صيد فاصابه فلما انتهى اليه لم يأخذ مات قبل ان يقع في يده
فلا باس باكله ولو ان صيدا الف دار انسان وكان يأتي مكانا في تلك الدار حتى فرخ
فاخذ رجل فراخه فهو للذي اخذ لان صاحب الدار اذا لم يتخذ صاحب الدار مكانا له
فاذا اتخذ صاحب الدار وكرا او موضعا وفرخ فيه فالفرخ لصاحب الدار وهو
نظير ما ذكر محمد رحمه الله رجل حفر في ارضه حفيرة فوقع فيها صيد فجاء رجل
آخر فان الصيد يكون للاول وان كان صاحب الارض اتخذ تلك الحفيرة
لاجل الصيد فجاء آخر فاصطاد لصيد وكذا لو ان رجلا اتخذ حظيرة في ارضه فدخل
فيها الماء وحبس فيها السمك وكان بحال لو لم يتخذ رجل آخر لغير صيد وشبكة فاخذ
رجل ان اتخذها لذلك يحتسب فيها السمك فهو آخر وان كان لغير ذلك فهو للاول
رجل رمى صيدا فانكسر الصيد ثم اصابه السهم او رماه رجلان فاصابه سهم
احدهما فوقع ثم اصابه سهم الآخر فقتله حل اكله وقال زفر لا يحل اكله وهو للاول

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)